IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين

GOV/2012/9
٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢

توزيع مقيد
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٥(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2012/2)

تنفيذ اتفاقِ الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- هذا التقرير، المقدّم من المدير العام إلى مجلس المحافظين، وبموازاة ذلك، إلى مجلس الأمن يتناول تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار[١] والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران).

٢- وقد أكّد مجلس الأمن أن الخطوات المطلوبة من قبل مجلس المحافظين في قراراته[٢] مُلزِمة لإيران.[٣] واعتمدت الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي إلزامية، وفقاً لأحكام هذه القرارات.[٤]

---

[١] الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٤.

[٢] اعتمد مجلس المحافظين أحد عشر قراراً بشأن تنفيذ الضمانات في إيران وهي: GOV/2003/69 (١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛ وGOV/2003/81 (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)؛ وGOV/2004/21 (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/49 (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/79 (١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/90 (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ وGOV/2005/64 (١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥)؛ وGOV/2005/77 (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)؛ وGOV/2006/14 (٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦)؛ وGOV/2009/82 (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)؛ وGOV/2011/69 (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

[٣] في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أكد مجلس الأمن على جملة أمور منها أن على إيران أن تتخذ، دون مزيد من التأخير، الخطوات المطلوبة من قِبَل مجلس المحافظين في قراريه GOV/2006/14 وGOV/2009/82؛ وأكّد من جديد أن إيران مُلزَمة بأن تتعاون بشكل كامل مع الوكالة بشأن جميع المسائل العالقة، لاسيما تلك التي تثير القلاقل حول الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني؛ وقرَّر أن تمتثل إيران امتثالاً تاماً وغير مشروط لاتفاق الضمانات الخاص بها، بما في ذلك من خلال تنفيذ البند المعدّل ٣-١ من الترتيبات الفرعية؛ ودعا إيران إلى التصرف بشكل صارم وفق أحكام البروتوكول الإضافي الذي يخصها وإلى التصديق عليه سريعاً (الفقرات ١ إلى ٦ من المنطوق).

[٤] اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات التالية بشأن إيران: ١٦٩٦ (٢٠٠٦)؛ و١٧٣٧ (٢٠٠٦)؛ و١٧٤٧ (٢٠٠٧)؛ و١٨٠٣ (٢٠٠٨)؛ و١٨٣٥ (٢٠٠٨)؛ و١٩٢٩ (٢٠١٠).

٣- وبموجب الاتفاق الذي ينظم علاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع الأمم المتحدة،[٥] يتعين على الوكالة التعاون مع مجلس الأمن في ممارسة مسؤولية المجلس عن صون أو استعادة السلام والأمن الدوليين. كما أن جميع أعضاء الأمم المتحدة توافق على أن تقبل بمقررات مجلس الأمن وتنفّذها،[٦] وعلى أن تتخذ، في هذا الصدد، إجراءات تتماشى مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٤- ويتناول هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير الأخير (الوثيقة GOV/2011/65، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، فضلاً عن قضايا أطول أمداً. وهو يركّز على تلك المجالات التي لم تطبِّق فيها إيران تطبيقاً كاملاً التزاماتها المُلزِمة، بما أن التطبيق الكامل لتلك الالتزامات ضروري لإرساء الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي.

باء- توضيح المسائل العالقة

٥- في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أقرّ مجلس المحافظين القرار GOV/2011/69 الذي شدد فيه على جملة أمور منها أنه من الضروري على إيران والوكالة تكثيف الحوار بينهما الهادف إلى التسوية العاجلة لجميع المسائل الجوهرية العالقة بغرض تقديم توضيحات بشأن تلك المسائل، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى جميع المعلومات والوثائق والمواقع والمواد ذات الصلة والأشخاص المعنيين في إيران. كما دعا المجلس إيران للمشاركة بجدية وبدون شروط مسبقة في محادثات تهدف إلى استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي. وعلى ضوء ذلك، وبعد تبادل المراسلات بين الوكالة وإيران، تم الاتفاق على أن يقوم فريق تابع للوكالة بزيارة إيران لإجراء محادثات.

٦- وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عقد فريق تابع للوكالة أول جولة من المحادثات مع المسؤولين الإيرانيين في طهران، بغية التوصل إلى تسوية لجميع المسائل العالقة. وخلال المحادثات:

- شرحت الوكالة مخاوفها واعتبرت أن توضيح الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي يحتل المرتبة الأولى على قائمة الأولويات.
- وطلبت الوكالة معاينة موقع بارشين لكن إيران لم تُتِح إمكانية معاينة الموقع في ذلك الوقت.
- وأجرت الوكالة وإيران محادثات أولية بشأن النهج المعتمد لتوضيح جميع المسائل العالقة فيما يتصل ببرنامج إيران النووي، بما في ذلك المسائل المزمع تناولها، والإجراءات الأولية، والطرائق.[٧]
- وتم إعداد مسودة ورقة مناقشة بشأن نهجٍ منظم لتوضيح جميع المسائل العالقة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي بغية إخضاعها لمزيد من الدراسة.

---

[٥] دخل الاتفاق المنظِّم للعلاقات بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حيّز النفاذ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧، عقب موافقة المؤتمر العام، وبناءً على توصية مجلس المحافظين وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويرد مستنسخا في الوثيقة INFCIRC/11 (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩)، الجزء الأول-ألف.

[٦] المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

[٧] تتعلق هذه الطرائق بجملة أمور منها شواغل إيران الأمنية، وكفالة السرية والتحقق من أن تعاون إيران يشمل إتاحة وصول الوكالة إلى جميع المعلومات والوثائق والمواقع والمواد ذات الصلة والأشخاص المعنيين في إيران.

٧- وتبعاً للاجتماع الأول، أسفرت الاتصالات المتبادلة بين إيران والوكالة عن الإمعان في صياغة النهج المنظّم.

٨- وخلال الجولة الثانية من المحادثات التي عقدت في إيران، يومي ٢٠ و٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢:

- كررت الوكالة طلبها معاينة موقع بارشين. وأفادت إيران بأنها ما زالت غير قادرة على إتاحة معاينة ذلك الموقع.
- وعقدت مناقشة مكثفة بشأن النهج المنظّم لتوضيح جميع المسائل العالقة المتصلة ببرنامج إيران النووي. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بين إيران والوكالة نظراً لوجود اختلافات كبيرة بشأن النهج.
- واستجابة لطلب الوكالة، سلّمت إيران الوكالة إعلاناً أولياً بشأن المسائل المنصوص عليها في القسم جيم من المرفق بتقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى مجلس المحافظين (الوثيقة GOV/2011/65). وتجاهلت إيران في إعلانها شواغل الوكالة فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه وعزت ذلك، في غالبية الأحيان، إلى كون إيران تعتبر أن هذه الشواغل ترتكز على مزاعم لا أساس لها.
- وقدّمت الوكالة لإيران عرضاً بشأن تساؤلات الوكالة الأولية حول موقع بارشين والخبير الأجنبي،[٨] وقدّمت توضيحات بشأن طبيعة شواغل الوكالة والمعلومات المتوافرة لديها في هذا الصدد.

جيم- المرافق المعلن عنها في إطار اتفاق الضمانات الخاص بإيران

٩- بموجب اتفاق الضمانات الخاص بإيران، أعلنت إيران للوكالة عن ١٥ مرفقاً نووياً وتسعة أماكن واقعة خارج المرافق تُستخدَم فيها عادةً مواد نووية.[٩] وعلى الرغم من أن بعض الأنشطة التي تقوم بها إيران في بعض المرافق تتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، كما هو مبيَّن أدناه، لا تزال الوكالة تُطبق الضمانات في تلك المرافق والأماكن الواقعة خارج المرافق.

دال- الأنشطة المتعلقة بالإثراء

١٠- خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلّق إيران أنشطتها المتعلقة بالإثراء في المرافق المعلن عنها التالية والخاضعة كلها مع ذلك لضمانات الوكالة.

---

[٨] وفقاً لما أشير إليه في القسم جيم من المرفق بالوثيقة GOV/2011/65.

[٩] جميع الأماكن الواقعة خارج المرافق قائمة داخل مستشفيات.

دال-١- ناتانز: محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود

١١- **محطة إثراء الوقود:** هناك قاعتان للسلاسل التعاقبية في محطة إثراء الوقود وهما: قاعة الإنتاج ألف وقاعة الإنتاج باء. ووفقاً للمعلومات التصميمية التي قدَّمتها إيران، من المقرر أن يتم إنشاء ثماني وحدات في قاعة الإنتاج ألف، تضم كل وحدة منها ١٨ سلسلة تعاقبية. ولم تقدَّم بعد أيُّ معلومات تفصيلية عن تصميم قاعة الإنتاج باء.

١٢- وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، كانت ٥٤ سلسلة تعاقبية مركّبةً في ثلاث من الوحدات الثماني بقاعة الإنتاج ألف، وكانت إيران قد أعلنت أن تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم جارٍ في ٥٢ منها.[١٠] وفي حين أن كل سلسلة تعاقبية مركبة كانت في الأصل مؤلفة من ١٦٤ طاردة مركزية، قامت إيران لاحقاً بتعديل ٣٠ سلسلة من السلاسل التعاقبية لتضم كلّ منها ١٧٤ طاردة مركزية. وجميع الطاردات المركزية المركّبة هي من طراز IR-1. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، لم يكن قد تم تركيب أي طاردات مركزية في الوحدات الخمس المتبقية، على الرغم من أن أعمال التركيب التمهيدي كانت قد استُكملت في اثنين من الوحدات، بما في ذلك وضع ٦١٧٧ كسوة فارغة من كسوات الطاردات المركزية طراز IR-1 في أماكنها، فيما تواصل العمل في الوحدات الثلاث الأخرى. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، لم تكن هناك أي أعمال تركيب في قاعة الإنتاج باء.

١٣- وأكّدت نتائج التحقق من الرصيد المادي الذي نفذته الوكالة في محطة إثراء الوقود صحة الرصيد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ كما أعلنته إيران، ضمن حدود معدلات عدم التيقّن من القياس المرتبطة عادة بمرفق من هذا النوع. وبالتالي، لم تسجّل أي عواقب رقابية ناشئة عن كسر الأختام الذي جرى في منطقة التلقيم والسحب وفقاً لما أفاد به المشغل في نيسان/أبريل ٢٠١١.[١١]

١٤- وأكّدت الوكالة أنه، بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان قد جرى تلقيم ٥٥٦٨٣ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل السلاسل التعاقبية منذ بدء العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وإنتاج ما مجموعه ٤٨٧١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥. وقدرت إيران أنها، في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، أنتجت ٥٨٠ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥، أي أن الإنتاج الإجمالي لسادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥، منذ بدء الإنتاج في شباط/فبراير ٢٠٠٧، بلغ ٥٤٥١ كلغ. والمواد النووية الكائنة في محطة إثراء الوقود (بما يشمل مادة التلقيم والنواتج والمخلفات)، وكذلك جميع السلاسل التعاقبية التي تم تركيبها ومحطات التلقيم والسحب، كلها تخضع لتدابير الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.[١٢]

---

[١٠] انطوت السلاسل التعاقبية المركّبة الأربع والخمسون على ٩١٥٦ طاردة مركزية؛ كما أن السلاسل التعاقبية الاثنتان والخمسون التي أعلنت إيران أنها تلقَّم بسادس فلوريد اليورانيوم في ذلك التاريخ انطوت على ٨٨٠٨ طاردةً مركزية. وقد لا تكون الطاردات المركزية المركبة في السلاسل التعاقدية الملقَّمة بسادس فلوريد اليورانيوم كلها قيد العمل.

[١١] الفقرة ١٠ من الوثيقة GOV/2011/29.

[١٢] وفقاً للممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية الموجودة في المرفق (كبعض النفايات والعينات مثلاً) لتدابير الاحتواء والمراقبة.

١٥- واستناداً إلى نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في محطة إثراء الوقود منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧،[١٣] وإلى أنشطة التحقق الأخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في استبيان المعلومات التصميمية ذي الصلة.

١٦- **المحطة التجريبية لإثراء الوقود:** المحطة التجريبية لإثراء الوقود هي مرفق للبحث والتطوير، ومرفق تجريبي لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء، وقد بدأ تشغيلها لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبها قاعة للسلاسل التعاقبية يمكن أن تستوعب ست سلاسل تعاقبية، وتنقسم إلى منطقة مخصصة لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ (السلسلتان التعاقبيتان ١ و٦)، ومنطقة مخصصة للبحث والتطوير (السلاسل التعاقبية ٢ و٣ و٤ و٥).

١٧- وأكّدت نتائج التحقق من الرصيد المادي الذي نفذته الوكالة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود صحة الرصيد في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ كما أعلنته إيران، ضمن حدود معدلات عدم التيقّن من القياس المرتبطة عادة بمرفق من هذا النوع. وتشير النتائج أيضاً إلى تحسّن في نظام القياس الذي يستخدمه المشغل، لا سيما فيما يتعلق بتحديد نسبة الإثراء باليورانيوم-٢٣٥.[١٤]

١٨- ***منطقة الإنتاج:*** بدأت إيران أولاً بتلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل السلسلة التعاقبية ١ في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، للغرض المعلن عنه والمتمثل في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥، لاستخدامه في تصنيع الوقود الخاص بمفاعل طهران البحثي.[١٥] [١٦] ومنذ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، تعكف إيران على تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل سلسلتين تعاقبيتين مترابطتين (السلسلتان التعاقبيتان١ و٦)، وتتألف كلٌّ منهما من ١٦٤ طاردة مركزية من طراز IR-1.[١٧]

١٩- وكما سبقت الإفادة،[١٨] فقد تحققت الوكالة أنه، في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كان قد تم تلقيم ٧٢٠,٨ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل السلاسل التعاقبية في منطقة الإنتاج منذ بدء العمليات في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، كما أنتج ما مجموعه ٧٣,٧ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥. وبحسب تقديرات إيران، فقد شهدت الفترة من ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٢ تلقيم ما مجموعه ١٦٤,٩ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى في محطة إثراء الوقود داخل السلسلتين التعاقبيتين المترابطتين في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، كما تم إنتاج ما يقارب ٢١,٧ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥. ويصل بذلك مجموع الكميات المنتجة من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥ في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، منذ بدء الإنتاج في شباط/فبراير ٢٠١٠، إلى ٩٥,٤ كلغ.

---

[١٣] النتائج متاحة للوكالة بالنسبة للعينات المأخوذة حتى تاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١١.

[١٤] الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2011/29؛ والفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2011/54؛ والفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2011/65.

[١٥] الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2010/28.

[١٦] مفاعل طهران البحثي هو مفاعل بقدرة ٥ ميغاواط يشغَّل بواسطة وقود مثرى باليورانيوم–٢٣٥ بنسبة ٢٠٪، ويُستخدَم لتشعيع أنواع مختلفة من الأهداف ولأغراض بحثية وتدريبية.

[١٧] الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2010/28.

[١٨] الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2011/65.

٢٠- ***منطقة البحث والتطوير:*** في المنطقة المخصصة للسلسلتين التعاقبيتين ٢ و٣، قامت إيران، على نحو متقطع، بتلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل طاردات فردية، وداخل سلاسل تعاقبية مكوّنة من ١٠ طاردات وسلاسل تعاقبية مكوّنة من ٢٠ طاردة من الطاردات المركزية طراز IR-1 و IR-2m و IR-4. وفي رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، أبلغت إيران الوكالة بعزمها على تركيب ثلاثة أنواع جديدة من الطاردات المركزية – طراز IR-5 وIR-6 وIR-6s — على أساس فردي ضمن السلسلة التعاقبية ٢. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، كانت إيران قد ركّبت ٥٨ طاردة مركزية طراز IR-4 في السلسلة التعاقبية ٤، بدون أي يتم تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم فيها. كما كانت إيران قد ركّبت ١٦٤ طاردة مركزية طراز IR-2m في السلسلة التعاقبية ٥.[١٩] وقد قامت إيران، في الفترة من ٩ إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١ [٢٠] ومنذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١،[٢١] على نحو متقطع، بتلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل السلسلة التعاقبية ٥.

٢١- وفي الفترة من ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٢، تم تلقيم ما يقارب مجموعه ١٦٤,٤ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل الطاردات المركزية في منطقة البحث والتطوير، ولكن لم يتم سحب أي يورانيوم ضعيف الإثراء لأن نواتج ومخلفات أنشطة البحث والتطوير المذكورة يعاد دمجها في نهاية العملية.

٢٢- واستناداً إلى نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود[٢٢] وإلى أنشطة التحقق الأخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في استبيان المعلومات التصميمية ذي الصلة.

دال-٢- محطة فوردو لإثراء الوقود

٢٣- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبلغت إيران الوكالة أنها بصدد إنشاء محطة فوردو لإثراء الوقود، الواقعة بالقرب من مدينة قُم.

٢٤- وحتى هذا التاريخ، زوّدت إيران الوكالة باستبيان معلومات تصميمية أولي وبثلاثة استبيانات معلومات تصميمية منقحة:

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أفادت إيران بأن الهدف من المرفق يتمثل في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥، وأن المرفق يُشَيَّد ليضم ١٦ سلسلة تعاقبية، موزعة بالتساوي بين وحدتين (الوحدة ١ والوحدة ٢)، أي ما يناهز مجموعه ٣٠٠٠ طاردة مركزية.[٢٣]

---

[١٩] كانت إيران قد أعلنت في وقت سابق عن عزمها تركيب سلسلتين تعاقبيتين تضم كل منهما ١٦٤ طاردة مركزية (السلسلتان ٤ و٥) في منطقة البحث والتطوير (الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2011/7).

[٢٠] في ذلك الوقت، كانت السلسلة التعاقبية ٥ تضم ٥٤ طاردة مركزية طراز IR-2m.

[٢١] في ذلك الوقت، كانت السلسلة التعاقبية ٥ تضم ١٦٤ طاردة مركزية طراز IR-2m.

[٢٢] النتائج متاحة للوكالة بالنسبة للعينات المأخوذة حتى تاريخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١١.

[٢٣] الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2009/74.

- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أفادت إيران بأن الهدف من محطة فوردو لإثراء الوقود يتمثل في الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير بالإضافة إلى إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥.

- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أفادت إيران بأن الهدف من محطة فوردو لإثراء الوقود يتمثل في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥، بالإضافة إلى الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير.

- وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أبلغت إيران الوكالة بأنها بصدد إزالة "منشأة البحث والتطوير" من محطة فوردو لإثراء الوقود. وفي الصيغة المستوفاة من استبيان المعلومات التصميمية الصادرة في التاريخ ذاته، أعلنت إيران أن محطة فوردو لإثراء الوقود مصممة لتيسير إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥ وإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥ في "كلا وحدتي الإنتاج". وأشار استبيان المعلومات التصميمية إلى اتخاذ الترتيبات أيضاً لتمكين المشغل من "استخدام بعض السلاسل التعاقبية لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء بنسبة ٥٪ فيما يقوم البعض الآخر بإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء بنسبة ٢٠٪".

٢٥- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شرعت إيران في تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥ الذي كانت قد حوّلته من محطة إثراء الوقود داخل مجموعة مكوّنة من سلسلتين تعاقبيتين مترابطتين ضمن الوحدة ٢ من محطة فوردو لإثراء الوقود، وتضم هاتان السلسلتان ٣٤٨ طاردة مركزية. ومنذ التقرير السابق الصادر عن المدير العام، ركّبت إيران ٣٤٨ طاردة مركزية[٢٤،٢٥] في مجموعة ثانية مكوّنة من سلسلتين تعاقبيتين مترابطتين ضمن الوحدة ٢، وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، شرعت في تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥ داخل هذه المجموعة. وحتى هذا التاريخ، فإن كل الطاردات المركزية المركبة هي من طراز IR-1. وبحسب تقديرات إيران، فقد شهدت الفترة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ تلقيم ما مجموعه ٩٩,٣ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥ داخل مجموعتي السلاسل التعاقبية المترابطة في محطة فوردو لإثراء الوقود، وإنتاج ما يناهز ١٣,٨ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥.

٢٦- وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، كانت ٢٠٨٨ كسوة فارغة من كسوات الطاردات المركزية طراز IR-1 قد وُضِعت في أماكنها واستُكمل تركيب كافة تمديدات الأنابيب في السلاسل التعاقبية الأربع المتبقية في الوحدة ٢ والسلاسل التعاقبية الثماني المكوّنة للوحدة ١. وفي رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلبت الوكالة من إيران تزويدها بتفاصيل حول الهدف المنشود من تشغيل محطة فوردو لإثراء الوقود (إمّا لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم –٢٣٥، أو إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم –٢٣٥، أو إنتاج مزيج من الاثنين).

---

[٢٤] الفقرة ٢٣ من الوثيقة GOV/2011/54.

[٢٥] في حزيران/يونيه ٢٠١١، أفيد بأن إيران أعلنت قراراً بأن "تضاعف قدرتها (الإنتاجية) ثلاث مرات"، وبأن تكف إيران بعد ذلك عن "إنتاج الوقود المثرى بنسبة ٢٠٪" في ناتانز (الدكتور فريدون عباسي، 'إيران ستضاعف ثلاث مرات إنتاج اليورانيوم المثرى بنسبة ٢٠٪'، وكالة أنباء فارس، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١).

٢٧- وتحققت الوكالة من أن تشييد محطة فوردو لإثراء الوقود يجري وفقاً لأحدث صيغة قدّمتها إيران من استبيان المعلومات التصميمية. وكما سبقت الإفادة، فقد وفّرت إيران في عام ٢٠١١ بعض المعلومات بشأن التوقيت الأصلي لقرارها المتعلق بتشييد محطة فوردو لإثراء الوقود ضمن منشأة دفاعية قائمة، وأيضاً بشأن الظروف المتصلة باتخاذ هذا القرار[٢٦] بيد أنه ما زال يتعيّن على إيران توفير المزيد من المعلومات فيما يتصل بهذا المرفق، لا سيما بخصوص الهدف الأصلي المنشود منه، نظراً لعدد الصيغ المنقّحة المقدّمة لاحقاً من استبيان المعلومات التصميمية الخاص بمحطة فوردو لإثراء الوقود.[٢٧]

دال-٣- أنشطة أخرى ذات صلة بالإثراء

٢٨- ما زالت الوكالة تنتظر من إيران رداً موضوعياً على طلبات الوكالة بشأن الحصول على مزيد من المعلومات ذات الصلة بإعلانات إيران حول تشييد عشرة مرافق جديدة لإثراء اليورانيوم، ووفقاً لما أعلنته إيران، فقد اتُخذ قرار بشأن مواقع خمسة من هذه المرافق.[٢٨] ولم تقدّم إيران المعلومات التي كانت الوكالة قد طلبتها في رسالتها المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠ فيما يتعلق بإعلانها الصادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن امتلاكها لتكنولوجيا الإثراء بالليزر.[٢٩] ونتيجة لعدم تعاون إيران بشأن هذه القضايا، لا يمكن للوكالة أن تتحقق من هذه المسائل وتفيد عنها بشكل كامل.

هاء- أنشطة إعادة المعالجة

٢٩- عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، فإن إيران مُلزَمة بتعليق أنشطتها في ميدان إعادة المعالجة، بما في ذلك أعمال البحث والتطوير.[٣٠] وفي رسالة إلى الوكالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أفادت إيران بأنها "لا تضطلع بأي أنشطة في ميدان إعادة المعالجة". وفي هذا السياق، واصلت الوكالة مراقبة استخدام الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي ومرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعة.[٣١] وقامت الوكالة بعملية تفتيش وتحقُّق من المعلومات التصميمية في مفاعل طهران البحثي يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعّة يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. ولا يمكن للوكالة أن تؤكد أنه لا توجد أي أنشطة جارية ذات صلة بإعادة المعالجة في إيران سوى فيما يتعلق بمفاعل طهران البحثي ومرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعّة، وغيرهما من المرافق التي يمكن للوكالة الوصول إليها.

---

[٢٦] الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/2011/54.

[٢٧] الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/74.

[٢٨] 'إيران تحدد مكان مواقع الإثراء العشرة الجديدة'، وكالة أنباء فارس، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

[٢٩] مقتبس عن الموقع الإلكتروني لرئاسة جمهورية إيران الإسلامية، بتاريخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، على العنوان التالي: http://www.president.ir/en/?ArtID=20255.

[٣٠] الفقرة ٢ من القرار S/RES/1696 (٢٠٠٦)، والفقرة ٢ من القرار S/RES/1737 (٢٠٠٦)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1747 (٢٠٠٧)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1803 (٢٠٠٨)، والفقرة ٤ من القرار S/RES/1835 (٢٠٠٨)، والفقرة ٢ من القرار S/RES/1929 (٢٠١٠).

[٣١] هذا المرفق هو مجمّع خلايا ساخنة يُستخدَم لفصل نظائر المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية عن المواد المستهدفة، بما فيها اليورانيوم، المشعَّعة في مفاعل طهران البحثي. ولا يضطلع هذا المرفق حالياً بمعالجة أي أهداف مصنوعة من اليورانيوم.

واو- المشاريع المتصلة بالماء الثقيل

٣٠- خلافاً لما نصت عليه القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلّق إيران العمل على جميع المشاريع المرتبطة بالماء الثقيل، بما في ذلك تشييد مفاعل بحوث مهدّأ بالماء الثقيل، وهو مفاعل البحوث النووية الإيراني (المفاعل IR-40)، الخاضع لضمانات الوكالة.[٣٢]

٣١- وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، نفذت الوكالة عملية تحقُّق من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40 في آراك ولاحظت أن تشييد المرفق مستمر وأنه تم تركيب أحد عواميد تركيز الماء الثقيل. وبناء على تصريحات إيران، فمن المزمع البدء بتشغيل المفاعل IR-40 في عام ٢٠١٤.[٣٣] وفي رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ونظراً لعدم استلام أي صيغة مستوفاة عن استبيان المعلومات التصميمية الخاص بالمفاعل IR-40 منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، طلبت الوكالة من إيران تقديم صيغة مستوفاة عن استبيان المعلومات التصميمية.

٣٢- ومنذ قيام الوكالة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١ بزيارة محطة إنتاج الماء الثقيل، طلبت من إيران إتاحة هذه المحطة لمزيد من المعاينة، وذلك في رسالتين مؤرختين ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ولم تتلق الوكالة رداً على هاتين الرسالتين، وهي تعتمد مرة أخرى على الصور الملتقطة بالسواتل لرصد حالة محطة إنتاج الماء الثقيل. واستناداً إلى صور حديثة، يبدو أن هذه المحطة قيد التشغيل. وحتى هذا التاريخ، لم تتح إيران بعدُ للوكالة معاينة الماء الثقيل المخزون في مرفق تحويل اليورانيوم من أجل أخذ العينات.[٣٤]

زاي- تحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود

٣٣- على الرغم من أن إيران ملزمة بتعليق جميع الأنشطة المتصلة بالإثراء والمشاريع المتصلة بالماء الثقيل، فإنها تزاول في مرفق تحويل اليورانيوم وفي محطة تصنيع الوقود في أصفهان عدداً من الأنشطة التي، وفقاً لما يرد وصفه أدناه، تشكل انتهاكاً لالتزاماتها، على الرغم من خضوع كلا المرفقين لضمانات الوكالة.

٣٤- **مرفق تحويل اليورانيوم:** في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بدأت إيران تحويل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ إلى ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، كانت الوكالة قد تحققت من أن ٨ كلغ من اليورانيوم على شكل ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم قد أُنتجت وأن ٧,٣ كلغ من اليورانيوم على شكل ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم قد نُقلت بعد ذلك إلى محطة تصنيع الوقود.

٣٥- وكما سبقت الإفادة، فقد شرعت إيران بتحويل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى٣,٣٤٪ من اليورانيوم–٢٣٥ إلى ثاني أكسيد اليورانيوم[٣٥] وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، تحققت الوكالة من أن إيران أنتجت

[٣٢] الفقرة ٢ من القرار S/RES/1737 (٢٠٠٦)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1747 (٢٠٠٧)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1803 (٢٠٠٨)، والفقرة ٤ من القرار S/RES/1835 (٢٠٠٨)، والفقرة ٢ من القرار S/RES/1929 (٢٠١٠).

[٣٣] 'إيران تعلن أن تشغيل مفاعل آراك سيبدأ بعد سنتين'، وكالة أنباء الطلاب الإيرانيين، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢.

[٣٤] الفقرتان ٢٠ و٢١ من الوثيقة GOV/2010/10.

[٣٥] الفقرة ٣٤ من الوثيقة GOV/2011/65.

٢٤ كلغ من اليورانيوم على شكل ثاني أكسيد اليورانيوم وأن ١٣,٦ كلغ من اليورانيوم على شكل ثاني أكسيد اليورانيوم قد نُقلت بعد ذلك إلى محطة تصنيع الوقود.

٣٦- وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، تحققت الوكالة من أن إيران أنتجت حوالى ٨٩٦,٥ كلغ من اليورانيوم الطبيعي على شكل ثاني أكسيد اليورانيوم. وتحققت الوكالة من أن إيران نقلت ١٤٤,٣ كلغ من اليورانيوم على شكل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى محطة تصنيع الوقود.

٣٧- **محطة تصنيع الوقود:** منذ التقرير السابق الصادر عن المدير العام، عملت إيران على إنتاج نوعين من مجمعات الوقود في محطة تصنيع الوقود لاستخدامها في مفاعل طهران البحثي (انظر الفقرة ٤٨ أدناه):

- *المجمعات المصنوعة من صفائح وقود تحتوي على ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم:* في ١٤ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تحققت الوكالة من صفيحتي وقود اثنتين تحتويان على ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم الطبيعي كانتا قد أنتجتا في مختبر البحث والتطوير بمحطة تصنيع الوقود؛[٣٦] وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تحققت الوكالة من صفيحة وقود تحتوي على ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥؛ وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، تحققت الوكالة من مجمّعة وقود مكوّنة من ١٤ صفيحة وقود تحتوي على ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥.

- *المجمّعات المصنوعة من ١٢ قضيب وقود تحتوي على ثاني أكسيد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٣,٣٤٪ من اليورانيوم–٢٣٥:* تحققت الوكالة من مجمّعة وقود واحدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ومن مجمّعة أخرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وقامت إيران بعد ذلك بنقل جميع صفائح الوقود ومجمّعات الوقود المذكورة آنفاً إلى مفاعل طهران البحثي لإجراء اختبارات التشعيع.

٣٨- وفي رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، أبلغت إيران الوكالة بأنها تعتزم "البدء بإنتاج الكريات وقضبان الوقود ومجمّعات الوقود" في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ باستخدام ثاني أكسيد اليورانيوم الطبيعي، وذلك بغية إنتاج الوقود للمفاعل IR-40. وخلال عملية تحقق من المعلومات التصميمية نُفِّذت في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، لاحظت الوكالة أن تصنيع الكريات للمفاعل IR-40 قد بدأ.

٣٩- وفي رسالة موجّهة إلى إيران بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أشارت الوكالة إلى أنه لم يتم بعد إرساء نهج رقابي ملائم بشأن خط تصنيع وقود ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم في محطة تصنيع الوقود. ولكن، على الرغم من عدم وجود النهج الرقابي، تمكنت الوكالة في هذه المناسبة، وفقاً لما تأكّد خلال عملية تفتيش منفذة في محطة تصنيع الوقود يومي ١٨ و١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، من حصر جميع المواد النووية المشمولة ضمن خط تصنيع وقود ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم. وتتناقش الوكالة حالياً مع إيران بشأن نهج رقابي جديد لمحطة تصنيع الوقود.

---

[٣٦] الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2011/65.

حاء- الأبعاد العسكرية المحتملة

٤٠- سردت التقارير السابقة للمدير العام قضايا عالقة متصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي والإجراءات المطلوبة من إيران لحل هذه القضايا.[٣٧] ومنذ عام ٢٠٠٢، تفاقمت شواغل الوكالة بشأن احتمال وجود أنشطة غير معلنة متصلة بالميدان النووي في إيران تشارك فيها هيئات ذات علاقة بالمجال العسكري، بما في ذلك أنشطة متصلة بتطوير شحنة متفجرة نووية لصاروخ ما فتئت الوكالة تتلقّى بشأنها معلومات جديدة على نحو منتظم.

٤١- وتضمن المرفق بتقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (الوثيقة GOV/2011/65) تحليلاً مفصلاً للمعلومات المتاحة للوكالة والتي تشير إلى أن إيران اضطلعت بأنشطة تتعلق بتطوير جهاز متفجر نووي. وقدّرت الوكالة بأن هذه المعلومات – الواردة من طائفة واسعة من المصادر المستقلة بما فيها من عدد من الدول الأعضاء، ومن خلال ما تبذله الوكالة من جهود، ومن المعلومات التي تقدّمها إيران نفسها – هي، على وجه الإجمال، ذات مصداقية. وتشير المعلومات إلى ما يلي: قبل نهاية عام ٢٠٠٣، كانت الأنشطة تُزاول ضمن إطار برنامج منظّم؛ وإلى أن بعضها تواصل بعد عام ٢٠٠٣؛ وأن بعضها ربما لا يزال مستمراً.

٤٢- وفي القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أعاد مجلس الأمن التأكيد على التزامات إيران باتخاذ الخطوات التي اقتضاها مجلس المحافظين في قراريه GOV/2006/14 وGOV/2009/82، والتعاون التام مع الوكالة بشأن جميع المسائل العالقة، لا سيما تلك التي تثير القلاقل حول الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي، بما يشمل الإسراع في إتاحة إمكانية معاينة جميع المواقع والمعدات ومقابلة جميع الأشخاص والاطلاع على الوثائق وفقاً لما تطلبه الوكالة.[٣٨] وكان مجلس المحافظين قد أعرب، في قراره GOV/2011/69 الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عن جملة أمور، منها القلق العميق والمتفاقم الذي يساوره حيال المسائل العالقة بشأن البرنامج النووي الإيراني، بما فيها تلك التي تحتاج إلى توضيح من أجل استبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة.

طاء- المعلومات التصميمية

٤٣- تنص الصيغة المعدّلة للبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود مع إيران على وجوب تقديم معلومات تصميمية إلى الوكالة عن المرافق الجديدة بمجرد اتخاذ قرار بتشييد مرفق جديد أو الإذن بتشييده، أيهما أسبق. كما تنص الصيغة المعدَّلة للبند ٣-١ على تقديم معلومات تصميمية أكمل عند وضع التصميم في بداية كل من مراحل تحديد المشروع والتصميم الأولي والتشييد والإدخال في الخدمة. وتبقى إيران الدولة الوحيدة التي تزاول أنشطة نووية مهمة وتنفِّذ الوكالة اتفاق ضمانات شاملة فيها، ولكنها لا تنفِّذ أحكام الصيغة المعدّلة للبند ٣-١.[٣٩] ولا تزال الوكالة تنتظر أن تتلقى من إيران معلومات محدَّثة عن تصميم

---

[٣٧] الفقرة ٣٥ من الوثيقة GOV/2011/29؛ والملحق بالوثيقة GOV/2011/7؛ والفقرات ٤٠ إلى ٤٥ من الوثيقة GOV/2010/10؛ والفقرات ١٨ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2009/55؛ والفقرات ١٤ إلى ٢١ من الوثيقة GOV/2008/38؛ والفقرات ١٤ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2008/15 والمرفق بها؛ والفقرات ٣٥ إلى ٤٢ من الوثيقة GOV/2008/4؛ والفقرات ٣٨ إلى ٤٥ من الوثيقة GOV/2011/65 والمرفق بها.

[٣٨] الفقرتان ٢ و٣ من القرار S/RES/1929.

[٣٩] وفقاً للمادة ٣٩ من اتفاق الضمانات الخاص بإيران، لا يمكن أن تغيَّر من جانب واحد الترتيبات الفرعية المتفق عليها؛ ولا توجد آلية في اتفاق الضمانات لتعليق الأحكام المتفق عليها في الترتيبات الفرعية. لذلك، كما سبق بيانه في تقارير المدير العام (انظر على سبيل المثال الوثيقة GOV/2007/22 المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧)، فإن الصيغة المعدّلة للبند ٣-١، كما وافقت عليها إيران في عام ٢٠٠٣، لا تزال سارية المفعول. وفضلاً عن ذلك، فإن إيران مُلزَمة، بناءً على الفقرة ٥ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠)، بأن "تمتثل امتثالاً تاماً وغير مشروط لأحكام اتفاق الضمانات الخاص بها، بما في ذلك من خلال تنفيذ البند المعدّل ٣–١".

المفاعل IR-40، وكذلك معلومات إضافية وفقاً للتصريحات التي أدلت بها بشأن التشييد المعتزَم لمرافق جديدة لإثراء اليورانيوم وتصميم مفاعل مشابه لمفاعل طهران البحثي.[٤٠]

٤٤- وكما سبقت الإفادة، فقد ردت إيران على طلبات الوكالة بأن تؤكد إيران تصريحاتها بشأن نيتها تشييد مرافق نووية جديدة أو توفير المزيد من المعلومات بشأن هذه التصريحات بالقول إنها ستزوّد الوكالة بالمعلومات المطلوبة "في الوقت المناسب" بدلاً من أن يكون ذلك بناء على الصيغة المعدّلة للبند ٣–١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها.[٤١]

ياء- البروتوكول الإضافي

٤٥- خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لا تنفّذ إيران البروتوكول الإضافي الخاص بها. وما لم تتعاون إيران مع الوكالة على النحو اللازم، بما يشمل تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بها، وإلى أن يتم ذلك، لن تكون الوكالة في وضع يمكّنها من تقديم تأكيدات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.[٤٢]

كاف- مسائل أخرى

٤٦- كما سبقت الإفادة، ففي آب/أغسطس ٢٠١١، نفّذت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي في مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض بغية التحقق، ضمن طائفة من الأمور، من المواد النووية، على شكل فلز يورانيوم طبيعي ونفايات معالجة، ذات الصلة باختبارات التحويل التي اضطلعت بها إيران فيما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢.[٤٣] [٤٤] وكانت نتيجة قياس الوكالة لهذه المواد أقل بـ ١٩,٨ كلغ من الكمية الواردة في إعلان المشغل والبالغة ٢٧٠,٧ كلغ. وفي رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قدّمت إيران معلومات إضافية بشأن هذا التباين. وفي رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أبلغت الوكالة إيران بأن التباين لا يزال قائماً حتى بعد أخذ هذه المعلومات الإضافية في الاعتبار، وأنه يجب بالتالي على إيران أن تقدم مزيداً من المعلومات. وخلال المحادثات التي جرت مع إيران في ١٣ و١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلبت الوكالة معاينة السجلات ذات الصلة ومقابلة الأشخاص المعنيين باختبارات تحويل فلز اليورانيوم. وردّت إيران بأن الوثائق ذات الصلة لم تعد في حوزتها وبأن الأشخاص المعنيين ما عادوا متوافرين. وأشارت إيران أيضاً إلى أن التباين قد يكون ناتجاً عن احتواء النفايات على كميات من اليورانيوم تفوق تلك التي قاستها الوكالة. وعلى ضوء ذلك،

---

[٤٠] الفقرة ٣٢ من الوثيقة GOV/2010/46.

[٤١] انظر الفقرة ٢٨ من هذا التقرير والفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2011/29.

[٤٢] وافق مجلس المحافظين على البروتوكول الإضافي الخاص بإيران في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ووقّعت عليه إيران في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على الرغم من عدم إدخاله حيز النفاذ. وقد نفّذت إيران بروتوكولها الإضافي بشكل مؤقت في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦.

[٤٣] هذه المواد موضوعة تحت ختم الوكالة منذ عام ٢٠٠٣.

[٤٤] الفقرات ٢٠ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2003/75 والمرفق ١ بها؛ والفقرة ٣٢ من الوثيقة GOV/2004/34 والفقرات ١٠ إلى ١٢ من المرفق بها؛ والفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2004/60 والفقرات ١ إلى ٧ من المرفق بها؛ والفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/2011/65.

اقترحت إيران أن تقوم بمعالجة جميع النفايات واستخلاص ما تحتوي عليه من يورانيوم. واستهلت الوكالة عملية أخذ عينات إضافية من المواد المعنية لأغراض التحليل المتلف. وما زال التباين في حاجة إلى توضيح.

٤٧- وكما سبقت الإفادة، ففي رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغت إيران الوكالة بنيتها "نقل بعض مجمعات الوقود المستهلك (عنصر وقود تحكمي وعنصر وقود معياري من اليورانيوم الشديد الإثراء) من حوض الوقود المستهلك (KMPE) إلى قلب المفاعل (KMPB) لإجراء مشروع بحثي". وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، كان هذا النشاط لم يبدأ بعد.

٤٨- منذ التقرير السابق الصادر عن المدير العام، واصلت إيران في مفاعل طهران البحثي تشعيع قضبان الوقود وصفائح الوقود المصنّعة في محطة تصنيع الوقود (المشار إليها في الفقرات ٣٧ إلى ٣٩ أعلاه)، بما شمل تشعيع ما يلي: قضيب وقود واحد مصنوع من ثاني أكسيد اليورانيوم الطبيعي؛[٤٥] إحدى مجمّعات الوقود المنطوية على ١٢ قضيباً من ثاني أكسيد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٣,٣٤٪ من اليورانيوم–٢٣٥ (وقد استخدمت لاحقاً للاستعاضة عن إحدى مجمّعات التحكم في قلب مفاعل طهران البحثي)؛ وإحدى صفائح اليورانيوم الطبيعي المنطوية على ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم؛ وصفيحة وقود واحدة تم إثراؤها بنسبة تقل عن ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، تحققت الوكالة من أن مجمّعة الوقود المكوّنة من ١٤ صفيحة وقود تحتوي على ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥ كانت في مخزن الوقود المستهلك لمفاعل طهران البحثي.

٤٩- وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نفّذت الوكالة عملية تفتيش في محطة بوشهر للقوى النووية ولاحظت خلالها أن المفاعل كان مغلقاً. وفي رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدّمت إيران للوكالة الجدول الزمني لبدء تشغيل محطة بوشهر للقوى النووية، وقد أشار الجدول المذكور إلى أن نشاط بدء التشغيل استُهل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

لام- موجز

٥٠- بينما لا تزال الوكالة تتحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في المرافق النووية والأماكن الواقعة خارج المرافق التي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها، وبما أن إيران لا تبدي التعاون اللازم، بما في ذلك عدم تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بها، فإن الوكالة غير قادرة على تقديم ضمانات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، وبالتالي على الخلوص إلى أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية.[٤٦]

٥١- وما زالت شواغل جدية تساور الوكالة بخصوص الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي، وفقاً لما تم إيضاحه في الوثيقة GOV/2011/65. ولم تُتِح إيران معاينة موقع بارشين بناء على طلب الوكالة خلال

---

[٤٥] الفقرة ٤٠ من الوثيقة GOV/2011/54.

[٤٦] أكَّد المجلس في مناسبات عديدة، تعود أولاها إلى عام ١٩٩٢، أن الفقرة ٢ من الوثيقة المصوَّبة INFCIRC/153(Corr)، التي تتطابق مع المادة ٢ من اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، تفوِّض الوكالة وتقتضي منها أن تسعى إلى التحقق، على حد سواء، من عدم تحريف المواد النووية عن الأنشطة المعلنة (أي صحة الإعلانات)، وعدم وجود أنشطة نووية غير معلنة في الدولة (أي اكتمال الإعلانات) (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/OR.864).

زيارتيها الأخيرتين إلى طهران، كما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إيران بخصوص نهج منظّم لتسوية جميع المسائل العالقة المرتبطة ببرنامج إيران النووي.

٥٢- ومنذ تقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (الوثيقة GOV/2011/65)، وخلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، واصلت إيران تنفيذ أنشطة إثراء اليورانيوم وقامت بما يلي: زيادة عدد السلاسل التعاقبية المستخدمة لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم–٢٣٥؛ وزيادة عدد السلاسل التعاقبية المستخدمة لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥؛ وإعداد سلاسل تعاقبية إضافية في كل من محطة فوردو لإثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود في ناتانز. وأعلنت إيران أيضاً عزمها تركيب ثلاثة أنواع جديدة من الطاردات المركزية في المحطة التجريبية لإثراء الوقود في ناتانز لأغراض البحث والتطوير.

٥٣- ويناشد المدير العام إيران القيام، وفقاً لما تنص عليه القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس المحافظين والقرارات الإلزامية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، باتخاذ خطوات في اتجاه تحقيق التنفيذ التام لاتفاق الضمانات المعقود معها ولالتزاماتها الأخرى، بما فيها ما يلي: تنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي المعقود معها؛ وتنفيذ الصيغة المعدّلة للبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود معها؛ وتعليق الأنشطة المتصلة بالإثراء؛ وتعليق الأنشطة المتصلة بالماء الثقيل.

٥٤- ويناشد المدير العام إيران أن تتعاون تعاوناً كلياً مع الوكالة. ويحث المدير العام إيران على التعاون مع الوكالة للتوصل إلى اتفاق بشأن نهج منظّم يقوم على أساس ممارسات الوكالة في ميدان التحقق لتسوية جميع المسائل العالقة. وبشكل خاص، يحث المدير العام إيران على معالجة الشواغل الجدية التي تساور الوكالة بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي، بما في ذلك، وكخطوة أولى، الإجابة على أسئلة الوكالة بخصوص بارشين والخبير الأجنبي، والإسراع في إتاحة المعاينة في هذا الصدد.

٥٥- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.